

عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَحَجِّ الْبَيْتِ ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ » . رواه البخاري ومسلم .

هذا الحديث خرَّجه في " الصحيحين " (1) من رواية عكرمة بن خالد ، عن ابن عمر ، وخرَّجه مسلم (2) من طريقين آخرين عن ابن عمر (3) ، وله طرق أخرى (4) عنه . وقد روي هذا الحديث من رواية جرير بن عبد الله البجلي ، عن النبي ﷺ ، وخرَّج حديثه (5) الإمام أحمد (6) .

-
- (1) " صحيح البخاري " 9/1 (8) ، و " صحيح مسلم " 34/1 (16) (22) .
وأخرجه : أحمد 143/2 ، والترمذي (2609) م ، والنسائي 107/8 وفي " الكبرى " ، له (11732) ، وابن خزيمة (308) و (1880) ، وابن حبان (158) و (1446) ، وابن منده في " الإيمان " (40) من طرق عن عكرمة ، بهذا الإسناد .
(2) في " صحيحه " 34/1 (16) (19) و (20) من طريق سعد بن عبيد ، عن ابن عمر ، وفي 34/1 (16) (21) من طريق محمد بن زيد بن عبد الله ، عن ابن عمر ، به .
(3) عبارة : « عن ابن عمر » لم ترد في (ص) .
(4) أخرجه : الحميدي (703) ، وأحمد 26/2 و 92 و 120 ، وعبد بن حميد (823) ، والترمذي (2609) ، وأبو يعلى (5788) ، وابن خزيمة (309) و (1881) و (2505) ، وابن منده في " الإيمان " (41) و (42) و (43) و (149) و (150) ، والبيهقي 81/4 و 199 من طرق عن ابن عمر ، به .
(5) في (ص) : « وخرجه » بإسقاط كلمة « حديثه » .
(6) في " مسنده " 363/4 و 364 . =

وقد سبق في الحديث الذي قبله ذكر الإسلام .

والمراد من هذا الحديث أن الإسلام مبني على هذه الخمس ، فهي كالأركان والدعائم لبنيانه ، وقد خرَّجه محمد بن نصر المروزي في " كتاب الصلاة " (1) ، ولفظه : ((بُني الإسلام على خمسٍ دعائم)) فذكره .

والمقصودُ تمثيل الإسلام ببنيانه ودعائم البنيان هذه الخمس ، فلا يثبت البنيان بدونها ، وبقيته خصال الإسلام كتتمة البنيان ، فإذا فقد منها شيء ، نقص البنيان وهو قائم لا ينتقض بنقص ذلك ، بخلاف نقض هذه الدعائم الخمس ؛ فإنَّ الإسلام يزول بفقدها جميعها بغير إشكالٍ ، وكذلك يزول بفقد الشهادتين ، والمراد بالشهادتين (2) الإيمان بالله ورسوله . وقد جاء في رواية ذكرها البخاري تعليقاً : ((بني الإسلام على خمس : إيمان بالله ورسوله)) ، وذكر بقية الحديث (3) . وفي رواية لمسلم (4) : ((على خمس : على أن يُوحَّد الله)) وفي رواية له (5) : ((على أن يُعبَد الله ويُكفَّرَ بما دونه)) .

وبهذا يُعلم أن الإيمان بالله ورسوله داخل في ضمن الإسلام كما سبق تقريره في الحديث الماضي .

= وأخرجه : المروزي في " تعظيم قدر الصلاة " (419) و (420) و (421) و (422) ، وأبو يعلى (7502) و (7507) ، والطبراني في " الكبير " (2363) و (2364) وفي " الصغير " ، له (782) ، وأبو نعيم في " الحلية " 251/9 من طريق الشعبي ، عن جرير ، به .

(1) حديث (413) .

(2) عبارة : ((والمراد بالشهادتين)) سقطت من (ص) .

(3) في " صحيحه " 32/6 (4514) .

(4) في " صحيحه " 34/1 (16) (19) .

(5) في " صحيحه " 34/1 (16) (20) .

وأما إقام الصَّلَاة ، فقد وردت أحاديثٌ متعددةٌ تدلُّ على أنَّ من تركها ، فقد خرج من الإسلام ، ففي " صحيح مسلم " (1) عن جابر ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، قال : ((بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ)) ، وزُوي مثله من حديث بُرَيْدَةَ (2) وثوبان (3) وأنس (4) وغيرهم .
وخرَجَ محمد بنُ نصر المروزيُّ (5) من حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قال : ((لَا تَتْرِكُ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا ، فَمَنْ تَرَكَهَا مُتَعَمِّدًا ، فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْمِلَّةِ)) .

(1) 61/1 (82) (134) .

وأخرجه : ابن أبي شيبة (30394) ، وعبد بن حميد (1022) و (1043) ، والدارمي (1236) ، وأبو داود (4678) ، وابن ماجه (1078) ، والترمذي (2618) و (2619) و (2620) ، والمروزي في " تعظيم قدر الصلاة " (886) و (887) و (888) و (889) و (890) و (891) و (892) ، والنسائي 232/1 ، وأبو يعلى (1783) و (1953) و (2102) و (2191) ، والطحاوي في " شرح المشكل " (3175) و (3176) و (3177) و (3178) من طرق عن جابر ، به .
(2) أخرجه : أحمد 346/5 و 355 ، وابن ماجه (1079) ، والترمذي (2621) ، والمروزي في " تعظيم قدر الصلاة " (894) و (895) و (896) ، والنسائي 231/1 وفي " الكبرى " ، له (329) ، وابن حبان (1454) ، والدارقطني 52/2 ، والحاكم 6/1 و 7 ، والبيهقي 366/3 .

(3) أخرجه : اللالكائي في " أصول الاعتقاد " (1521) .

(4) أخرجه : ابن ماجه (1080) ، والمروزي في " تعظيم قدر الصلاة " (897) و (898) و (899) و (900) ، وأبو يعلى (4100) .

(5) في " تعظيم قدر الصلاة " (920) .

وأخرجه : اللالكائي في " أصول الاعتقاد " (1522) من طريق سلمة بن شريح ، عن عبادة ابن الصامت ، به ، وإسناده ضعيف .

وفي حديث معاذ ، عن النَّبِيِّ ﷺ : ((رأسُ الأمرِ الإسلام ، وعمودُه الصَّلَاةُ⁽¹⁾)) فجعل الصلاة كعمود الفسطاط الذي لا يقوم الفسطاطُ ولا يثبتُ إلا به ، ولو سقط العمودُ ، لسقط الفسطاط ، ولم يثبت بدونه .
وقال عمر : لا حظَّ في الإسلام لمن تركَ الصلاة⁽²⁾ ، وقال سعد وعليُّ بنُ أبي طالبٍ⁽³⁾ : من تركها فقد كفر .
وقال عبد الله بنُ شقيق : كانَ أصحابُ رسول الله ﷺ لا يَرَوْنَ من الأعمال شيئاً تركه كفر غير الصلاة⁽⁴⁾ .
وقال أيوب السَّخْتِيَانِي : تركُ الصَّلَاةِ كفرٌ ، لا يُخْتَلَفُ فيه .

- (1) أخرجه : معمر في " جامعه " (20303) ، وأحمد 231/5 و 237 ، وعبد بن حميد (112) ، والترمذي (2616) ، والمرزوي في " تعظيم قدر الصلاة " (195) و (196) و (197) و (198) ، والنسائي في " الكبرى " (11394) وفي " التفسير " ، له (414) ، والطبري في " تفسيره " (21515) ، والطبراني في " الكبير " 20/ (266) ، والحاكم 412/2-413 ، والبيهقي في " شعب الإيمان " (3350) ، والبغوي (11) وفي " التفسير " ، له (1661) ، وقال الترمذي : ((حسن صحيح)) وسند الترمذي منقطع ، ولعله قال ذلك لما للحديث من طرق وشواهد .
- (2) أخرجه : ابن سعد في " الطبقات " 188/3 ، وابن أبي شيبة (37074) ، وأحمد في " مسأله " برواية ابنه عبد الله (55) ، والمرزوي في " تعظيم قدر الصلاة " (923) - (929) ، والآجري في " الشريعة " : 134 ، والدارقطني 52/2 ، واللالكائي في " أصول الاعتقاد " (1528) و (1529) .
- (3) أخرجه : ابن أبي شيبة (7640) وفي " الإيمان " ، له (126) ، والمرزوي في " تعظيم قدر الصلاة " (933) ، والآجري في " الشريعة " : 135 من طرق عن علي ، به .
- (4) أخرجه : الترمذي (2622) ، والمرزوي في " تعظيم قدر الصلاة " (948) .
وأخرجه الحاكم 7/1 من طريق الجريري ، عن عبد الله ، عن أبي هريرة ، به .

وذهب إلى هذا القول جماعة من السلف والخلف ، وهو قول ابن المبارك وأحمد وإسحاق ، وحكى إسحاق عليه إجماع أهل العلم ، وقال محمد بن نصر المروزي : هو قول جمهور أهل الحديث (1) .

وذهب طائفة منهم إلى أن من ترك شيئاً من أركان الإسلام الخمسة عمداً أنه كافر بذلك ، وروى ذلك (2) عن سعيد بن جبير ونافع والحكم ، وهو رواية عن أحمد اختارها طائفة من أصحابه وهو قول ابن حبيب من المالكية .

وخرج الدارقطني (3) وغيره من حديث أبي هريرة قال : قيل : يا رسول الله الحج في كل عام ؟ قال : ((لو قلت : نعم ، لوجب عليكم ، ولو وجب عليكم ، ما أطقتموه ، ولو تركتموه لكفرتم)) .

وخرج اللالكائي (4) من طريق مؤمل ، قال : حدثنا حماد بن زيد ، عن عمرو ابن مالك التكري ، عن أبي الجوزاء ، عن ابن عباس ، ولا أحسبه إلا رفعه قال :

(1) في (ص) : ((جمهور العلماء وأهل الحديث)) .

(2) سقطت من (ص) .

(3) في " سننه " 281/2 ، والطبري في " تفسيره " (9979) ، وطبعة التركي 18/9 ، وإسناده ضعيف فإن مداره على إبراهيم بن مسلم الهجري ، وهو ضعيف . انظر : الجرح والتعديل 77/2 (417) .

وأخرجه : إسحاق بن راهويه (60) ، وأحمد 508/2 ، ومسلم 102/4 (1337) (412) ، والنسائي 110/5 وفي " الكبرى " ، له (3598) ، وابن خزيمة (2508) ، والطحاوي في " شرح المشكل " (1472) و (1473) ، وابن حبان (3704) و (3705) ، والبيهقي 326/4 من طرق عن أبي هريرة ، به لكن بدون لفظ : ((ولو تركتموه لكفرتم)) . (4) في " أصول الاعتقاد " (1576) .

وأخرجه : أبو يعلى (2349) من طريق أبي الجوزاء ، عن ابن عباس ، به ، والحديث ضعيف لضعف مؤمل بن إسماعيل فقد دفن كتبه ثم حدث بعد فدخل الوهم في حديثه .

((غرَى الإسلام وقواعد الدين ثلاثة ، عليهن أُسِّسَ الإسلام : شهادة أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسولُ الله ⁽¹⁾، والصَّلَاةُ ، وصومُ رمضانَ . من تركَ منهنَّ واحدةً ، فهو بها كافرٌ ، حلالُ الدَّمِ ، وتجذُّه كثيرُ المالِ لم يحجَّ ، فلا يزالُ بذلكَ كافراً ولا يحلُّ دمه ، وتجذُّه كثيرُ المالِ فلا يزكي ، فلا يزالُ بذلكَ كافراً ولا يحلُّ دمه)) ورواه قتيبة بنُ سعيدٍ ، عن حمادِ بنِ زيدٍ موقوفاً مختصراً ، ورواه سعيدُ بنُ زيدٍ أخو حمادٍ ، عن عمرو بنِ مالكٍ ، بهذا الإسناد مرفوعاً، وقال : ((من تركَ منهنَّ واحدةً، فهو باللهِ كافرٌ ، ولا يُقبَلُ منه صرفٌ ولا عدلٌ ، وقد حلَّ دمه ومأله)) ولم يذكر ما بعده .

وقد رُوِيَ عن عمر ضربُ الجزية على من لم يحجَّ، وقال : ليسوا بمسلمين ⁽²⁾ .
وعن ابن مسعود : أنَّ تاركَ الزَّكَاةِ ⁽³⁾ ليس بمسلم ⁽⁴⁾ ، وعن أحمد رواية : أنَّ تركَ الصلاةِ والزَّكَاةِ خاصَّةً كفرٌ دونَ الصيامِ والحجِّ .

وقال ابن عيينة : المرجئة سموا تركَ الفرائض ذنباً بمنزلة ركوبِ المحارم ، وليس سواء ؛ لأنَّ ركوبِ المحارم متعمداً من غير استحلالٍ معصيةً ، وتركَ الفرائض من غير جهلٍ ولا عذرٍ هو كفر . وبيان ذلك في أمر إبليس وعلماء اليهود الذين أقرُّوا بيعت ⁽⁵⁾ النَّبِيِّ ﷺ بلسانهم ، ولم يعملوا بشرائعه ⁽⁶⁾ .

(1) عبارة : ((وأنَّ محمداً رسولُ الله)) لم ترد في (ج) .

(2) تقدم تخريجه .

(3) في (ص) : ((الصلاة)) .

(4) تقدم تخريجه .

(5) في (ج) : ((بنعت)) .

(6) أخرجه : عبد الله بن أحمد في " السنة " (745) .

وقد استدللَّ أحمد وإسحاق على كفر تارك الصَّلَاة بكفر إبليس بترك السجود
لآدم ، وترك السُّجود لله أعظم (1) .

وفي " صحيح مسلم " (2) عن أبي هريرة ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، قال : ((إذا قرأ ابنُ
آدم السَّجدة فسجد ، اعتزل الشيطان (3) يبكي ويقول : يا ويلي أمر ابنُ آدمَ
بالسُّجود ، فسجد ، فله الجنة ، وأمرت بالسجود فأبيت ، فلي النار)) .
واعلم أنَّ هذه الدعائم الخمسَ بعضها مرتبطٌ ببعض ، وقد روي أنَّه لا يُقبل
بعضها بدون بعض كما في " مسند الإمام أحمد " (4) عن زياد بن نعيم الحضرمي ، قال :
قال رسول الله ﷺ : ((أربع فرضهنَّ الله في الإسلام ، فمن أتى بثلاثٍ لم يُغنين عنه شيئاً
حتى يأتي بهنَّ جميعاً: الصَّلَاةُ، والزَّكَاةُ، وصومُ رمضان، وحجُّ البيتِ)) وهذا مرسل ، وقد
روي عن زياد، عن عُمارة بن حزم، عن النَّبِيِّ ﷺ (5) .

(1) انظر : شرح النووي لصحيح مسلم 144/2-145 .

(2) الصحيح 61/1 (81) (133) .

وأخرجه : عبد الله بن المبارك في " الزهد " (981) ، وأحمد 443/2 ، وابن ماجه
(1052) ، والمروزي في " تعظيم قدر الصلاة " (316) ، وأبو عوانة 224/2 و 225 ،
واللالكائي في " أصول الاعتقاد " (1527) ، وأبو نعيم في " المستخرج " (244) وفي
" الحلية " ، له 60/5 من طرق عن أبي هريرة ، به .

(3) في (ص) : ((قام إبليس)) بدل : ((فسجد اعتزل الشيطان)) .

(4) المسند 200/4 ، وهو مع إرساله فيه ابن لهيعة ضعيف .

وأورده المنذر في " الترغيب والترهيب " (810) وعزاه لأحمد، وقال عقبه : ((وهو مرسل)) .

(5) أخرجه أحمد كما في " جامع المسانيد " 316/9 (6833) . وأورده الحافظ ابن حجر في
" أطراف المسند " 365/2 (2398) في مسند زياد بن نعيم ثم قال : ((هكذا وقع في بعض
النسخ ، وعليه مشى ابن عساكر ، ووقع في بعضها : عن زياد بن نعيم ، عن عمارة بن حزم ، به
)) ، وأورده الهيثمي في " مجمع الزوائد " 47/6 وعزاه لأحمد والطبراني في " الكبير " ، وقال
الهيثمي : ((وفي إسناده ابن لهيعة)) .

وَرُوِيَ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ((الدِّينُ خَمْسٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ ⁽¹⁾ مِنْهُمْ شَيْئاً دُونَ شَيْءٍ : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَإِيمَانٌ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَرُسُلِهِ ، وَبِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، وَالْحَيَاةِ بَعْدَ الْمَوْتِ هَذِهِ وَاحِدَةٌ ، وَالصَّلَاةُ الْخَمْسُ عَمُودُ الدِّينِ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الْإِيمَانَ إِلَّا بِالصَّلَاةِ ، وَالزَّكَاةِ طَهُورٍ مِنَ الذَّنُوبِ ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ الْإِيمَانَ وَلَا الصَّلَاةَ إِلَّا بِالزَّكَاةِ ، فَمَنْ فَعَلَ هَؤُلَاءِ ⁽²⁾ ، ثُمَّ جَاءَ رَمَضَانَ فَتَرَكَ صِيَامَهُ مُتَعَمِّدًا ، لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ الْإِيمَانَ ، وَلَا الصَّلَاةَ ، وَلَا الزَّكَاةَ ⁽³⁾ ، فَمَنْ فَعَلَ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعِ ، ثُمَّ تَيَسَّرَ لَهُ الْحَجُّ ، فَلَمْ يَحْجَّ ، وَلَمْ يُوصِ بِحُجَّةٍ ، وَلَمْ يَحْجَّ عَنْهُ بَعْضُ أَهْلِهِ ، لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ الْأَرْبَعِ الَّتِي قَبْلَهَا)) ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ⁽⁴⁾ ، وَقَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ فَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ مَنْكَرٌ يُجْتَمَلُ أَنَّ هَذَا مِنْ كَلَامِ عَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ .

قلت : الظاهر أنه من تفسيره لحديث ابن عمر ، وعطاء من جلّة علماء الشّام .

وقال ابن مسعود : من لم يترك ، فلا صلاة له . ونفي القبول هنا لا يُراد به نفي الصّحّة ، ولا وجوب الإعادة بتركه ، وإنما يُراد بذلك انتفاء الرّضا به ، ومدح عامله ، والثناء بذلك عليه في المأ الأعلى ، والمباهاة به للملائكة .

(1) لفظ الجلالة لم يرد في (ص) .

(2) زاد بعدها في (ص) : ((الأربع)) .

(3) عبارة : ((ولا الزكاة)) لم ترد في (ص) .

(4) في " العلل " 293/1-294 (879) و 156/2 (1962) .

وأخرجه : أبو نعيم في " الحلية " 201/5-202 من طريق عثمان بن عطاء ، عن أبيه ، عن ابن عمر ، به . وقال عقبه : ((غريب من حديث ابن عمر ، بهذا اللفظ)) .

فمن قام بهذه الأركان على وجهها ، حصل له القبول بهذا المعنى ، ومن قام ⁽¹⁾ ببعضها دون بعض ، لم يحصل له ذلك ، وإن كان لا يُعاقَبُ على ما أتى به منها عقوبة تاركه ، بل تَبَرُّاً به ذمته ، وقد يُثابُّ عليه أيضاً .

ومن هنا يُعلِّمُ أنَّ ارتكاب بعض المحرمات التي ينقص بها الإيمان تكون مانعة من قبول بعض الطاعات ، ولو كان من بعض أركان الإسلام بهذا المعنى الذي ذكرناه ، كما قال النَّبِيُّ ﷺ : ((مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْماً))⁽²⁾ ، وقال : ((مَنْ أَتَى عَرَّافاً فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ يَوْماً))⁽³⁾ ، وقال : ((أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ))⁽⁴⁾ .

(1) في (ص) : ((أتى)) .

(2) أخرجه : الطيالسي (1901) ، وعبد الرزاق (17058) و (17059) ، وأحمد 35/2 ، والترمذي (1862) ، وأبو يعلى (5686) ، والطبراني في " الكبير " (13441) و (13445) و (13448) ، والبيهقي في " شعب الإيمان " (5580) ، والبغوي (3016) من طرق عن ابن عمر ، به ، قال الترمذي : ((هذا حديث حسن)) .

وأخرجه : أحمد 176/2 ، والبزار (2493) ، والنسائي 316/8 وفي " الكبرى " ، له (579) ، والحاكم 30/1 عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، به .
وأخرجه : أحمد 171/5 ، والبزار (4074) من طرق عن أبي ذر ، به .

(3) أخرجه : أحمد 68/4 ، ومسلم 37/7 (2230) (125) ، وأبو نعيم في " الحلية " 406/10-407 ، والبيهقي 138/8 من طريق نافع ، عن صفية ، عن بعض أزواج النبي ﷺ ، به .

(4) أخرجه : مسلم 59/1 (70) (124) ، والنسائي 102/7 وفي " الكبرى " ، له (3498) ، وابن خزيمة (941) ، والطبراني في " الكبير " (2357) ، وابن حزم في " المحلى " 46/4 ، والبيهقي في " شعب الإيمان " (8595) ، والبغوي (2409) من طريق الشعبي ، عن جرير ، به .

وحدیث ابن عمر یستدلُّ به علی أنَّ الاسمَ إذا شملَ أشياءَ متعدِّدةً ، لم یلزم زوال الاسم بزوال بعضها، فیبطل بذلك قولُ من قال: إِنَّ الإیمانَ لو دخلت فیہ الأعمالُ، للزم أنَّ یزولَ بزوالِ عملٍ مما دخل فی مسَمَّاهُ، فإنَّ النَّبیَّ ﷺ جعل هذه الخمسَ دعائمَ الإسلامِ ومبانیہ، وفسر بها الإسلامَ فی حدیث جبریل⁽¹⁾، وفی حدیث طلحة ابن عبید اللہ الذی فیہ أنَّ أعرابیاً سأل النَّبیَّ ﷺ عن الإسلامِ ، ففسره له بهذه الخمس⁽²⁾ .
ومع هذا فالمخالفون فی الإیمان یقولون : لو زال من الإسلامِ حَصَلَةٌ واحدةٌ ، أو أربع خصائلٍ سوى الشهادتین ، لم یخرج بذلك من الإسلامِ . وقد روى بعضهم : أنَّ جبریلَ ﷺ سأل النَّبیَّ ﷺ عن شرائع الإسلامِ ، لا عن الإسلامِ ، وهذه اللفظة لم تصحَّ

-
- (1) وحدیث جبریل تقدم تحریجه ، وهو الحدیث الثانی من هذا الكتاب .
(2) أخرجه : مالک فی " الموطأ " (485) بروایة الليثی ، والشافعی فی " الرسالة " (344) وفی " مسنده " ، له (116) و(117) بتحقیقی ، وأحمد 1/162 ، والدارمی (1586) ، والبخاری 18/1 (46) و(30/3) (1891) و(235/3) (2678) و(29/9) (6956) ، ومسلم 31/1 (11) (8) و(32/1) (11) (9) ، وأبو داود (391) و(392) ، و(3252) ، والبزار (933) ، والنسائی 1/226-228 و(120/4) و(118/8-119) وفی " الکبری " ، له (319) (2400) و(11759) ، وابن الجارود (144) ، وابن خزیمة (306) ، وابن حبان (1724) و(3262) ، والبیهقی 1/361 و(8/2) و(466) و(467) ، والبغوی (7) .

عند أئمة الحديث ونُقادِهِ ، منهم : أبو زُرعة الرازي ، ومسلم بن الحجاج⁽¹⁾ ، وأبو جعفر العُقيلي وغيرهم .

وقد ضرب العلماء مثل الإيمان بمثل⁽²⁾ شجرة لها أصلٌ وفروعٌ وشُعَبٌ ، فاسمُ الشَّجَرَةِ يَشْمَلُ ذلك كله ، ولو زال شيءٌ من شُعَبِهَا وفروعِهَا ، لم يزل عنها اسمُ الشجرة ، وإنما يُقال : هي شجرة ناقصةٌ ، أو غيرها أتمُّ منها .

وقد ضربَ اللهُ مثلَ الإيمانِ بذلك في قوله تعالى : { ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا }⁽³⁾ . والمراد بالكلمة كلمة التوحيد ، وأصلها التوحيد الثَّابِت في القلوب ، وأكْلُهَا : هو⁽⁴⁾ الأعمال الصالحة الناشئة منه⁽⁵⁾ .

(1) قال مسلم في " التمييز " : 75 : ((فأما رواية أبي سنان ، عن علقمة في متن هذا الحديث إذ قال فيه : إن جبريل U قال : جئت أسألك عن شرائع الإسلام فهذه زيادة مختلفة ، ليست من الحروف بسبيل وإنما أدخل هذا الحرف - في رواية هذا الحديث - شذمة زيادة في الحرف = مثل ضرب النعمان بن ثابت وسعيد بن سنان ومن نحأ في الإرجاء نحوهما ، وإنما أرادوا بذلك تصويهاً في قوله في الإيمان وتعصيد الإرجاء ذلك ما لم يزد قولهم إلا وهناً وعن الحق إلا بعداً إذ زادوا في رواية الأخبار ما كفى بأهل العلم)) .

(2) سقطت من (ص) .

(3) إبراهيم : 24-25 .

(4) سقطت من (ص) .

(5) انظر : تفسير الطبري 635/13 .

وضرب النَّبِيُّ ﷺ مثل المؤمن والمسلم بالنخلة⁽¹⁾ ، ولو زال شيءٌ من فروع النخلة ، أو من ثمرها ، لم يزل بذلك عنها اسمُ النخلة بالكلية ، وإن كانت ناقصةً الفروع أو الثمر .

ولم يذكر الجهاد في حديث ابن عمر هذا ، مع أنَّ الجهادَ أفضلُ الأعمال ، وفي رواية : أنَّ ابنَ عمر قيل له : فالجهاد ؟ قال : الجهاد حسن ، ولكن هكذا حدَّثنا رسول الله ﷺ . خرَّجه الإمام أحمد⁽²⁾ .

وفي حديث معاذ بن جبل : ((إِنَّ رَأْسَ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ ، وعموده الصَّلَاةُ ، وذروة سنامه الجهاد))⁽³⁾ وذروة سنامه : أعلى شيء فيه ، ولكنه ليس من دعائه وأركانه التي بُني عليها ، وذلك لوجهين :

(1) هو حديث ابن عمر قال : قال النبي ﷺ : ((إِنَّ مِنْ الشَّجَرِ شَجْرَةً لَا يَسْقُطُ وَرْقُهَا وَأُثْمُهَا مِثْلَ الْمُسْلِمِ فَحَدَّثُونِي مَا هِيَ ؟)) فوقع الناس في شجر البوادي ، قال عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - : ووقع في نفسي أنَّها النخلة فاستحيت ، ثم قالوا : حدثنا ما هي يا رسول الله ؟ فقال : هي النخلة ، قال : فذكرت ذلك لعمر ، فقال : لأنَّ تكون قلت هي النخلة أحب إليَّ من كذا وكذا .

أخرجه : الحميدي (676) و (677) ، وأحمد 12/2 و 31 و 61 و 115 و 157 ،
والبخاري 23/1 (61) و 24/1 (62) و 28/1 (72) و 44/1 (131) و 103/3

= (2209) و 99/6 (4698) و 104/7 (5448) و 36/8 (6122) و 42/8
(6144) ، ومسلم 137/8 (2811) (63) و (64) واللفظ له ، والنسائي في

" الكبرى " (11261) من طرق عن ابن عمر ، به . والروايات مطولة ومختصرة .

(2) في " مسنده " 26/2 ، وإسناده ضعيف لانقطاعه ولجهالة حال يزيد بن بشر السكسكي .

(3) تقدم تخريجه قبل صفحات .

أحدهما : أنَّ الجهادَ فرضٌ كفاية عند جمهور العلماء ، ليس بفرض عينٍ ،
بخلاف هذه الأركان⁽¹⁾ .

والثاني : أنَّ الجهاد لا يَستمرُّ فعله إلى آخر الدَّهر ، بل إذا نزل عيسى ﷺ ، ولم
يبقَ حينئذٍ ملة إلا ملة⁽²⁾ الإسلام ، فحينئذٍ تَضَعُ الحربُ أوزارها ، ويُستغنى عن الجهاد
، بخلاف هذه الأركان ، فإنَّها واجبةٌ على المؤمنين إلى أن يأتي أمرُ الله وهم على ذلك ،
والله أعلم .

(1) قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ومالك وسائر فقهاء الأمصار : ((إن الجهاد فرض إلى يوم
القيامة ، إلا أنه فرض على الكفاية إذا قام به بعضهم كان الباقيون في سعة من تركه)) . وقد ذكر
أبو عبيد أن سفيان الثوري كان يقول : ((ليس بفرض ولكن لا يسع الناس أن يجمعوا على تركه
ويجزى فيه بعضهم على بعض)) . أحكام القرآن للجصاص 146/3 .
(2) في (ص) : ((سوى ملة)) .